العنف

ضد النساء والفتيات في أوقات الأزمات

تجربة الحجر الصحي
في **المغرب**

تقرير حول التحليل النوعي للمكالمات التي توصلت بها خلايا الاستماع الموضوعة من طرف 19 جمعية من الجمعيات النسائية عبر أرجاء المملكة المغربية

من 20 مارس إلى 30 ماي 2020

نسخة موجزة

منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

الفهرس

مقدمة 4

السياق 4

أهداف الدراسة ومنهجيتها 6

تحليل مسارات النساء في وضعية العنف 7

1. الظروف الاستثنائية المرتبطة بـ COVID-19 تفضح وتؤدي إلى تفاقم آليات العنف ضد المرأة 7

2. ملاءمة الخدمات المؤسساتية بالنسبة للنساء المعرضات للعنف إبان تدبير الأزمة من قبل السلطات العمومية: ممارسات جيدة تظل محدودة بسبب غياب مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي. 9

3. أبرزت الأزمة أهمية المجتمع المدني، الذي أبان عن انخراطه وتعبئته مع افتقاره إلى الوسائل لإنجاز مهمته. 15

التوصيات 17

1. من أجل توفير حماية وتكفل أفضل للنساء ضحايا العنف خلال فترة الأزمة 17

2. من أجل مجتمع يحمي المرأة ويدعمها بدلًا من تعنيفها 18

3. زيادة كفاءة الخدمات العمومية في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي 18

4. من أجل تعزيز الإطار التشريعي والسياسي لمناهضة العنف ضد المرأة 18

5. من أجل مجتمع مدني أفضل تجهيزاً وتثمينا في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي 19

الملحقات 20

الملحق 1. قائمة الجمعيات التي ساهمت في الدراسة 20

الملحق 2: رسوم بيانية للبيانات الكمية المجمعة 21

المقدمة

1. السياق

تعـرّف الأمـم المتحـدة العنـف ضـد المـرأة علـى أنـه «جميـع أفعـال العنـف الموجهـة ضـد المـرأة باعتبارهـا امـرأة، والتـي تتسـبب أو يحتمـل أن تسـبب أذى أو معانـاة جسـدية أو جنسـية أو نفسـية للمـرأة ، بمـا فـي ذلـك التهديـد بمثـل هـذه الأفعـال، الإكـراه أو الحرمـان التعسـفي مـن الحريـة، سـواء فـي الحيـاة العامـة أو الخاصـة «[1]. فـي المغـرب ، يعـرف القانـون رقـم 103.13 المتعلـق بمناهضـة العنـف ضـد المـرأة[2] بأنـه» أي فعـل مـاديً أو معنـويً أو امتنـاع أساسـه التمييـز بسـبب الجنـس ممـا يـؤدي إلـى ضـرر جسـدي أو نفسـي أو جنسـي أو اقتصـادي للمـرأة «.

علـى الرغـم مـن هـذه الحمايـة القانونيـة علـى المسـتويين الوطنـي والدولـي، لا يـزال العنـف ضـد المـرأة فـي المغـرب والعالـم ظاهـرة تعـرف انتشـارا واسـعا، تشـكل انتهـاكًا لحقـوق الإنسـان[3] وأحـد أقصـى أشـكال التمييـز علـى أسـاس الجنـس.

علـى الصعيـد العالمـي ، مـا يقـرب مـن 70٪ مـن النسـاء يتعرضـن للعنـف الجسـدي أو الجنسـي فـي حياتهـن. فـي المغـرب ، يشـير المسـح الـذي أجرتـه المندوبيـة السـامية للتخطيـط (HCP)[4] فـي عـام 2019 حـول

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة،1993

2 الظهير الشريف رقم 1-18-19 المؤرخ في 5 جمادى الثانية 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 13-103

3 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993. إعلان القضاء على العنف ضد النساء

4 بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد النساء. متوفر على الموقع:
https://www.hcp.ma/Communique-du-Haut-Commissariat-au-Plan-a-l-occasion-de-la-campagne-nationale-et-internationale-de-mobilisation-pour-l_a2411.html, 9 نونبـر 2020

العنف ضد المرأة، أنه من بين 13.4 مليون امرأة، هناك أكثر من 7.6 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 عامًا (57٪ من النساء) «عانين من فعل عنف واحد على الأقل، ويشير إلى كل الأشكال وفي كل السياقات، وذلك خلال الاثني عشر شهرًا السابقة للمسح».

كيف تتم حماية النساء في وضعية العنف؟

في هذا السياق، وبعد أن قامت المنظمات النسائية بعدة أنشطة ترافعية، تم الشروع في إصلاحات تشريعية وتدابير دعم للنساء في وضعية العنف ، من أجل حماية حقوقهن وتعزيزها.

وهكذا فدستور 2011 المغربي يحضر التمييز على أساس الجنس ، ويكرس المساواة والتكافؤ، ويضمن السلامة الجسدية والمعنوية للفرد. كما يؤكد على سيادة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على القوانين الوطنية.

ومنذ ذلك الحين، تم الشروع في العديد من مشاريع الإصلاح لجعل التشريعات الوطنية متوافقة وملائمة للدستور والنظام العالمي لحقوق المرأة.

وعلى هذا النحو، مكّن القانون رقم 103.13 بشأن العنف ضد المرأة التشريع المغربي وزوده «بنص قانوني ومعياري ومتماسك وواضح وقادر على ضمان الحد الأدنى من الشروط والمعايير للحماية القانونية للمرأة في وضعية العنف»[5]. ويجري أيضا تنقيح مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح قانون العقوبات وقانون المسطرة الجنائية.

وفي الوقت ذاته، تم الشروع في بلورة عدة استراتيجيات مؤسساتية وخطط عمل، تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية. كما تم وضع إطار مؤسساتي[6] لتطوير جهود الإدارات القطاعية المعنية بتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف. أخيرًا، على الرغم من مواجهة المجتمع المدني المغربي لصعوبات في التمويل والميزانيات المتقلصة باستمرار، فإنه يدير شبكة واسعة من مراكز الاستماع والتوجيه والدعم والتكفل والإيواء للنساء والفتيات في وضعية العنف.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه التدابير، لا بد من تحسين مسار رعاية النساء ضحايا العنف وتقديم الإيواء في حالة الخطر لتمكين النساء من الخروج من دائرة العنف.

كما يبدو أن النساء في وضعية العنف لا يزلن يمتنعن إلى حد كبير عن إدانة الأفعال التي يتعرضن لها لذا السلطات.

تداعيات أزمة Covid-19 على العنف ضد المرأة

أدت الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كوفيد 19- والتدابير الحكومية المتخذة للحد من انتشاره، ولاسيما الحجر الصحي، إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وإثارة مخاوف حول زيادة

5 حسب ما ورد في البيان الصحفي الرسمي الذي أعلن تمرير القانون في البرلمان.

6 http://didh.gov.ma/fr/actualites/investiture-dune-commission-/nationale-pour-la-prise-en-charge-des-femmes-victimes-de

العنف، خصوصا في الإطار الزوجي والعائلي[7].
في الواقع، يبدو من المعطيات[8]، التي لا تزال جزئية، والتي تم تجميعها من لدن الأمم المتحدة أنه في معظم البلدان المتضررة من فيروس كورونا، وقد لاحظت خدمات المساعدة الهاتفية، والشرطة، وخدمات الإنجاد الأخرى زيادة ملحوظة في حالات العنف المنزلي.

2. أهداف الدراسة ومنهجيتها

من أجل مقاربة الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات خلال فترة الحجر الصحي في المغرب ، والمعيقات المختلفة التي واجهنها في الحصول على الخدمات، والمساهمة في إثراء المعطيات والتحليلات المتعلقة بالعنف في المغرب، في فترة الوباء، قامت حوالي عشرين منظمة نسائية من منظمات المجتمع المدني وشبكات من مراكز تقديم الاستشارة للنساء ضحايا العنف ، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، بمشاركة المعطيات التي تم جمعها من النساء والفتيات.

محتوى الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رسم صورة لتجارب النساء والفتيات في وضعية العنف أثناء الحجر الصحي في المغرب، بين 20 مارس و 30 مايو 2020. وتُرَكِّز على أشكال العنف المختلفة (الجسدية، النفسية، الاقتصادية، الجنسية، القانونية[9]). واختلاف الفضاءات التي يمارس فيها(الزوجية، والعائلية، والرقمية، والمؤسساتية، والمهنية، والفضاء العام).

وقد تم إنتاج هذه الدراسة بناء على تقارير 19 منظمة نسائية ناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة ومناهضة العنف ضد النساء، بعد استمرار مراكز الاستماع التابعة لها في أداء مهامها خلال هذه الفترة.
تم استكمال هذه التقارير بجمع المعطيات من سجلات المراكز عبر الاتصالات الهاتفية[10].
ومع ذلك، فإذا استطاعت المنظمات النسائية توفير خدمات هاتفية موسومة بالجودة، رغم ملاحية الطلبات وعبء العمل المضاعف المرتبط بالسياق، فستظهر محدودية منهجية.
ونظراً للحجر الصحي، واجهت النساء في وضعية العنف صعوبات في تنفيذ إجراءاتهن مع مختلف المؤسسات.

وأحياناً ، حتى الوصول إلى خدمات مراكز الاستماع شابتها صعوبات فيفي حالة النساء الريفيات أو الأميات.
أيضًا، فإذا تلقت مراكز الاستماع التابعة للمنظمات النسائية قد تلقت ما يقرب من 4800 مكالمة، فإن 2778 فقط من هذه المكالمات مكنت من تجميع معطيات كاملة، بحيث لم تسمح الاتصالات الهاتفية للمستمعات من توفير المعطيات والمعلومات اللازمة لهذا التقرير التحليلي.
أخيرًا، تتضمن الدراسة العديد من التوصيات العملية، والمرافعة الملموسة، لاسيما التي تستهدف السلطات العمومية، والجهات الفاعلة في الجمعيات، والنساء في وضعية عنف، وعموم الناس، بحيث يمكن لإدارة الأزمة الصحية، التي لا تزال ذات أولوية، أن تشمل الاستجابة لتأثير الحجر على العنف ضد النساء والفتيات.

7 https://www.unwomen.org/fr/news/stories/2020/4-statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-pandemic.
8 https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/brief-violence-against-women-and-girls-data-collection-during-covid-19-fr.pdf?la=fr&vs=3720
9 أضيف هذا النوع من العنف وفقًا لتسميات الأمم المتحدة

10 Une infographie des données quantitatives recensées auprès des 19 OSC participantes est jointe en annexe

تحليل مسارات النساء في وضعية العنف

1. إن الظروف الاستثنائية المرتبطة بـ COVID-19 تفضح وتؤدي إلى تفاقم عمل آليات العنف ضد المرأة.

تعتبر التقارير الكيفية التسعة عشر التي استندت عليها الدراسة شاهدة على نفس الملاحظة والتي شاركها جميع الفاعلين والفاعلات في هذا المجال (المستمعات، المساعدات الاجتماعيات، وأخصائيات علم النفس، وما إلى ذلك): أن وباء COVID-19 زاد من تفاقم عوامل التمييز وزاد من هشاشة النساء وكان له أثر على العنف ضدها.

بيت الزوجية والأسرة المصدر الأول للعنف ضد المرأة

كشفت الدراسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 كجزء من مسح وطني حول العنف ضد المرأة أن 52٪ من النسا المغربيات تعرضن للعنف في الفضاء الزوجي والأسري[11].
تؤكد جميع تقارير المنظمات النسائية التسعة عشر ما توصلت إليه المندوبية السامية للتخطيط، والذي يشير إلى أن الزوج أو الزوج السابق باعتبارهما المعتدي الرئيسي.
أولًا، يمثل السياق الزوجي 44٪ من سياقات العنف الستة التي تم رصدها[12]. ثانيًا ، هناك عنف يمارسه أفراد العائلة (الأخ ، الأب ، الابن ، الأصهار...)، ويمثل 27٪ من حالات العنف المرصودة، وبالتالي يرسخ العنف الزوجي أو العائلي باعتبارهما عنصرا رئيسيا، يشكلان تهديدا ضد النساء.

أشكال العنف المختلفة تراكمية ويعزز بعضها بعضا

كما تسلط المعطيات التي تم تجميعها الضوء على التقاطعات بين الأشكال المختلفة للعنف، وتكشف أن جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات مترابطة وتشكل سلسلة متصلة من العنف يمكن أن تجمع بين أشكال متنوعة ومتواترة باستمرار، مع أفعال واضحة وأفعال دقيقة وأقل سهولة في الكشف عنها.
بعض أشكال العنف التي تم تحليلها هي نتيجة مباشرة للتقارب الجسدي الممتد داخل الحجر، بين النساء والجاني. ويشمل هذا العنف الجسدي، وإخفاء أشكال العنف الأخرى في بعض الأحيان. في الواقع، تكون أحيانًا مصحوبة بالعنف الجنسي، وأقل من حيث النسبة بسبب الطبيعة الحميمة لهذه الأفعال.
يضاف إلى هذا العنف ، بشكل شبه منهجي ، العنف

11 بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبئة من أجل القضاء على العنف ضد النساء. متوفر على موقع https://www.hcp.ma/Communique-du-Haut-Commissariat-au-Plan-a-l-occasion-de-la-campagne-nationale-et-internationale-de-mobilisation-pour-l_a2411.html,

12 السياق المهني، وسياق الفضاء العمومي، والسياق الرقمي، والسياق المؤسسي، وسياق الأسرة، والسياق الزوجي.

النفسي الذي يعزز حالة التوتر والقلق العام.
مما يجعلها تكرس قبضة المعتدي وتحيل عملية الخروج من وضعية العنف أكثر تعقيدًا.
بالإضافة إلى ذلك، في سياق الأزمة الاقتصادية التي أحدثها الوباء، كان العنف الاقتصادي الذي تعرضت له المرأة واضحًا بشكل خاص.
بالنسبة للنساء اللواتي عانين من العنف الجسدي والنفسي و/أو الجنسي، فإن الاعتماد الاقتصادي هو سلاح آخر يضاف إلى ترسانة المعتدي.
ويُنظر إلى التهديد بالطرد من بيت الزوجية بدون وسائل للعيش على أنه رعب يبرر «بقبول العنف» من قبل النساء المعنيات.
كما أدت الأزمة أيضًا إلى تصاعد العنف في الفضاء الرقمي.
إن انتشار العنف الرقمي، وتعرض النساء المعنيات لجمهور واسع مع صعوبة إزالة آثار هجماته تجعله عنفًا من نوع خاص وفريد.
أخيرًا، يضاف إلى هذه الأشكال المعاشة حميميا مع العنف، هناك من ناحية أخرى العنف المؤسساتي الذي أخبرت عنه بعض النساء في علاقاتهن مع بعض المسؤولين والمرتبط بتطبيق القانون والرفض الاجتماعي والأسري. ومن ناحية أخرى تلك التي تمارس في البيئة المهنية.

محيط المرأة في: وضعية العنف: دعم أم جلاد ثان:

يعتبر العنف ضد المرأة، حتى في مكان خاص ، مسؤولية اجتماعية. ومع ذلك، فإن المرأة التي تعاني من العنف، حتى وإن كانت مصممة على طلب المساعدة، فهي تواجه عدة معيقات، أولها نظرة المجتمع، إن التطبيع مع العنف من خلال التقليل من شأنه وإضفاء الشرعية عليه وتقبله، يجعل المجتمع متواطئًا.
في الواقع، يُنظر إلى العنف ضد المرأة على أنه الثمن الذي يجب دفعه للحفاظ على التماسك الأسري، أيضًا واعتباره مسألة خاصة من الأفضل الاحتفاظ بها في طي الصمت، كما أوضحت المندوبية السامية للإحصاء في تحقيقاتها الأخيرة حول العنف ضد المرأة في المغرب[13]، حيث قامت خلال فترة الحجر بتشجيع العديد من النساء اللواتي حاولن الحصول على مساعدة من أقاربهن، البقاء أو العودة إلى منازلهم، على سبيل المثال: أفادت جمعية البسمة كون عاملة زراعية متزوجة من مدمن مخدرات تصاعد عنفه الجسدي والجنسي منذ بداية الحجر. وقد تقدمت هذه المرأة بعدة شكايات ضده، لكنها سحبتهم جميعًا بضغط من أهلها[14].
وقد اتصلت بالجمعية نفسها امرأة أخرى أصيبت بكسر في الأنف، وكدمات على أنحاء جسدها، من طرف شريكها الذي اعتدى عليها. حاولت هذه المرأة البحث عن إيواء لنفسها وطفلها الذي

13 وفقًا لهذا الاستطلاع، «قال ما يقرب من 38٪ من النساء و 40٪ من الرجال إنهم يقبلون العنف المنزلي للحفاظ على استقرار أسرهم»، و«ترى 48٪ من النساء العنف المنزلي على أنه تجربة خاصة لا ينبغي الكشف عنه للآخرين. وهذا الرأي مرجح أكثر بين الرجال (70٪). »المملكة المغربية، 2019. بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد النساء.
14 تقرير جمعية البسمة

يقل عمره عن عامين. كما اتصلت جمعية البسمة بالأسرة للمساعدة في إجراءاتها القانونية، غير أن الأسرة رفضت المساعدة بدعوى أن «ذلك لم يكن من تقاليدهم وأنهم كانوا على استعداد للمصالحة الودية والتنازل عن أي دعوى قضائية ضد زوج ابنتهما بسبب وضعه المادي". مما أُجبر الضحية على العودة للعيش في بيت الزوجية.

يلعب محيط المرأة في وضعية العنف دورًا رئيسيًا في خروج الأخيرة من العنف. ومع ذلك، تبقى الأسباب المادية، أو الخوفً من الانتقام، أو الخوف من COVID-19، أو بسبب التزامهم بقيم تضفي الشرعية على العنف ضد المرأة، قد يرفض الجيران والأسر استقبال المرأة في وضعية عنف و/أو أطفالها، وتشجيعها على البقاء مع زوج معنِّف، وحرمانها من إمكانية مغادرة بيت الزوجية الذي يمارس فيه العنف، أو دفعها للشعور بالذنب في حالة سُجن المعتدي عليها.

هذا يذكي قبضة المعتدي على المرأة ويساعده على تقوية شعوره بالقدرة على الإفلات من العقاب.

2. ملاءمة الخدمات المؤسساتية بالنسبة للنساء المعرضات للعنف إبان تدبير الأزمة من قبل السلطات العمومية: ممارسات جيدة تظل محدودة بسبب غياب مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي

المراحل الثلاث للاستجابة أثناء حالة الطوارئ الصحية

تكييف الترتيبات القانونية والمؤسساتية تدريجياً مع إجراءات حالة الطوارئ، مما أدى إلى تحسن تدريجي في الخدمات من 20 مارس إلى 30 مايو 2020.

أدى انتشار خبر إغلاق المحاكم وتقليص خدمات الاستقبال في المؤسسات العمومية (المستشفيات، مراكز الشرطة، الدرك) إلى قلق شديد للنساء في وضعية العنف، نظرًا لاحتمال إفلات المعتدين من العقاب المرتبط باستحالة توفير أدلة (الحصول على شهادات طبية، وإمكانية تقديم شكاية، وغياب الشهود، وما إلى ذلك) [15].

ومع ذلك ، تمكنت النساء في وضعية العنف من إدراك أن شائعة الإغلاق لا أساس لها، وأن خدمات الاستقبال في المؤسسات العمومية مستمرة بشكل طبيعي، حتى أن بعض المؤسسات طورت حلولاً تتكيف مع حالة الحجر (الأجهزة المفصلة أدناه).

رغم كل هذا، رصدت المنظمات النسائية بعض القيود على الآليات القانونية والإجرائية المحدثة، منها مثلا: تأجيل أحكام الطلاق، مما يؤدي إلى تفاقم العنف الاقتصادي المرتبط بالنفقة، والصعوبات التقنية في نظام الشكايات الإلكترونية، وكذلك رقمنة إجراءات تقديم الشكاية ليست متاحة بالشكل الكافي خصوصا لو تعلق الأمر بالفئة، مما يستلزم الحصول على مساعدة قانونية من الجمعيات للتمكن من الاتصال بالنيابة العامة.

15 تقرير جمعية تطلعات نسائية AAF

لمحة عامة عن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية أثناء الحجر رداً على العنف ضد المرأة

اعتبارًا من الإعلان عن تدابير حالة الطوارئ الصحية المطبقة من تاريخ 20 مارس 2020، تم وضع عدة إجراءات من قبل السلطات العمومية:

على مستوى النيابة العامة: تم توفير 95 رقم هاتف وعنوان بريد إلكتروني خلال الحجر للنساء في وضعية العنف من اجل تقديم الشكايات. تم نشر حساب رئاسة النيابة العامة وكذلك الحسابات الإلكترونية لباقي النيابات في مختلف دوائر المملكة على الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض النواب العامون منصة خاصة للتكفل بالنساء في وضعية العنف. تنشيط منصة «كلنا معك» «KolonaMaak» من قبل المستمعات، وتنظيم حملة تواصل إعلامية واسعة النطاق، استنادا على الإعلانات التي تبثها الشخصيات العامة والمؤثرون والممثلون والصحفيون. تسعى هذه المنصة، التي أُطلقت بشراكة مع المؤسسات العمومية، كواجهة تنسيق من خلال إبلاغ الدوائر المختصة بحالات العنف ضد المرأة التي يتم التوصل بها.

أعلنت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة عن إنشاء 63 مركزاً لإيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف[16]، وإنشاء خطوط هاتفية للاستماع يشرف عليها مساعدات اجتماعيات والمهنيين في علم النفس والوساطة الأسرية[17].

وزعت وزارة الصحة 110 رقما هاتفيا لتسهيل الاتصال بوحدات استقبال النساء والأطفال في وضعية العنف بالمستشفيات في ربوع المملكة.

وضع مراقبة وتتبع للإجراءات المختلفة، وبث إعلانات تليفزيونية توعوية حول هذه الظاهرة، وإذاعة أرقام الشرطة والدرك من طرف الهيئة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف، بموجب قانون 103.13.

ومع ذلك، وعلى الرغم من ضرورة اتخاذ تدابير لمنع انتشار COVID-19 فقد كان لها آثار سلبية على النساء في وضعية العنف المنزلي: قلة الاتصال بالعالم الخارجي، وتعرض الأشخاص لمخاطر متزايدة من العنف المباشر أو غير مباشر، والصعوبات في الإبلاغ عن أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها النساء.

على الصعيد الاقتصادي: أثر اقتصادي يشرعه إطار مؤسساتي أبوي

المرأة، قوة عاملة منسية في القطاع غير المهيكل

تعاني المرأة في المغرب من تمييز مزدوج في سوق العمل، ويتضمن العمل المنزلي والرعاية، كما تشغل الوظائف الأكثر خطورة، «في شكل عمالة عرضية متداولة بين القطب الرسمي والقطب غير الرسمي، حسب تقلبات الأسواق الخارجية»[18].

في الواقع، وفقًا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط (HCP) بتاريخ 10 أكتوبر 2020[19]، كانت 10.7

16 مجلس النواب، لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب، تتولى تقييم الإجراءات التي اتخذتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، خلال فترة الحجر الصحي، والمتاحة في العنوان التالي: https://www.chambredesrepresentants.ma/fr/actualites/la-commission-des-sectors-social-au-sein-de-la-chambre-des-representants-evalue-les-64658?sref=item1435

17 2020 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رسم خرائط الحجر / كوفيد19- سبل الانتصاف الجمعوية والمؤسسية المتاحة للنساء ضحايا العنف

18 المجاطي العلمي رجاء، عدم المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع غير المهيكل، متاح على العنوان التالي: http://economia.ma/fr/content/les-in%C3%A9galit%C3%A9s-entre-hommes-et-femmes-dans-le-secteur-informel (نوفمبر 2020)

19 المندوبية السامية للتخطيط، 2020، مذكرة إخبارية من المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم الوطني للمرأة في 10 أكتوبر 2020

مليون امرأة خارج سوق العمل خلال الربع الثاني من نفس السنة، وهو ما يمثل 79.2 ٪ من النساء سنهن 15 وما فوق، وهكذا في سياق الوباء انخفض معدل توظيف النساء بمقدار نقطتين بين الربعين الثاني من عام 2019 و 2020 ليقف عند 17.5٪ عوض 19.5 ٪ قبل سنة(مقابل 61.8٪ بين الرجال). وبالتالي، فإن المعطيات التي تم التوصل بها من لدن 19 منظمة نسائية شاهدة وتؤكد هذا الواقع، 36٪ من النساء اللائي أبلغن عن وضعهن المهني يقعن خارج سوق العمل وليس لديهن أي نشاط مدر للدخل (الطالبات والمتقاعدات وخاصة ربات البيوت). ومن بين 928 امرأة ضحية للعنف أعلن عن نشاطهن في سوق العمل، تعمل 75٪ منهن في القطاع غير المهيكل.

يكشف توزيع مساعدات كوفيد 19- عن إنكار دور المرأة كفاعل اقتصادي في الأسرة

تم توجيه إجراءات مساعدة COVID-19 الخاصة بالعاملين غير الرسميين إلى حد كبير إلى الرجال، الذين يعتبرون تلقائيًا أرباب الأسر، في حين أن أكثر من 16٪ (19٪ في المناطق الحضرية) من الأسر تعيلها امرأة[20]. في بيان صحفي رسمي ، أشارت لجنة المراقبة الاقتصادية إلى أن رب أسرة الحاصل على الراميد سيكون قادرًا على تلقي الدعم.
بالنظر للوقائع التي توصلت بها المنظمات النسائية، هناك العديد من حالات النساء، االحائزات الوحيدات على بطاقة RAMED الخاصة بالأسرة، لم يكن بمقدورهن الحصول على هذا الدعم على أساس أنه كان يجب دفعه إلى رب الأسرة (الزوج أو الأب). كما تم استبعاد النساء اللائي انفصلن عن شركائهن دون طلاق. وهذا يوضح محدودية صندوق المساعدات: من ناحية، الفشل في مراعاة تنوع واقع الأسرة في المغرب، ومن ناحية أخرى، عدم مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي.

20 المندوبية السامية للتخطيط، 2018، المؤشرات الاجتماعية بالمغرب، نسخة 2018.

على المستوى القانوني: تم تعزيز الإجراءات القانونية لصالح النساء في وضعية العنف بموجب قانون 103-13 ولكن يجب تعديل إجراءات التطبيق

التدابير القانونية المتوفرة وتحديات إعمال القانون خلال الحجر

إذا كان قانون 103.13 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة يقدم تعريفا لمختلف أشكال العنف ضد المرأة، من خلال إعطاء تعريف للعنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي والعنف الاقتصادي، إلا أنه أغفل بعض أشكال العنف مثل الاغتصاب الزوجي، والتحرش الجنسي، ولا يشير لمبدأ «العناية الواجبة»، كما أنه لاينص على التدابير الحمائية للضحايا اللواتي تقدمن بمسطرة جنائية قبل مرحلة المتابعة القضائية، سواء من حيث الإبعاد أو المساعدة المالية في حالات العنف المنزلي (التي لا يشملها على وجه التحديد). لذا فإن تطبيقه في سياق الفضاء الخاص يعتمد على تفسير القاضي المسؤول عن القضية.

تعطى الأولوية لمفهوم الأسرة المستقرة على حساب الأمن الفردي للمرأة

السياسات الاجتماعية الموجهة لصالح مناهضة العنف ضد النساء والفتيات هي جزء من التراث السوسيو - ثقافي مبني على علاقات متسلسلة هرميا بين الجنسين، مما يعطي القاعدة الأسرية التقليدية المستقرة دورًا مرجعًا في «الاحترام» الاجتماعي.

منذ 2018 تغيرت معاملة زوجي معي بشكل خطير، يعنفني بشكل يومي بوسائل مختلفة و امام اعين بناتي، يهددني، حاول ضربي بالة حادة "مقدة" تعنيفه لي تضاعف كثيرا خلال فترة الحجر الصحي، اصبح يترك البيت لمدة قد تصل إلى 4 أيام دون نفقة بل الجديد و المؤلم هو عندما اطلب منه مصروف البيت يرفض ذلك بدعوى أنه بإمكاني الحصول على ما أريد للإنفاق بامتهان الدعارة "خرجي دبري على راسك" و الخطير حاليا أنه اصبح يحثني على دفع ابنتي ذات 13 ربيعا "للخروج" "هذ الحرتوفة راها تجيبلك الذهب"

دراسة جمعية السناء النسائية

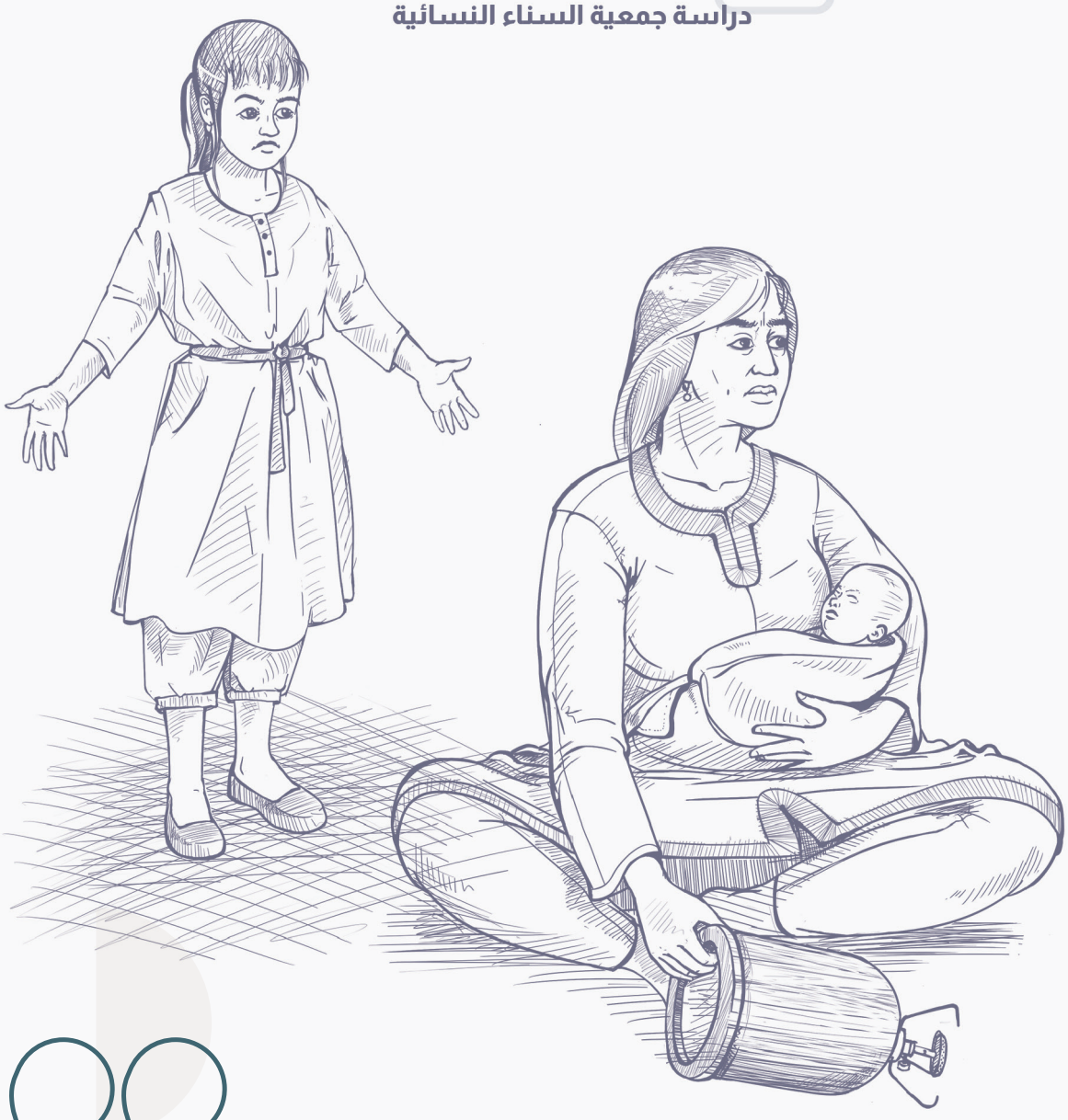

إن إدانة الزوج أو الأخ أو الأب المعنف يجعل النساء تشير لهن الأصابع بتهمة تعريض استقرار الأسرة للخطر. فغالبًا ما يخضعن لضغوط من حولهن، أو الاستسلام للمكوث في بيئة العنف.
إن إعطاء الأولوية للاستقرار الأسري على حساب سلامة المرأة ينعكس أيضًا في الإجراءات الإدارية التي يطبقها بعض الوكلاء، ونستشف هذا من شهادات بعض النساء في مراكز الاستماع. مما يجعلهن يواجهن خطاب الذنب، وحتى الإهانات أحيانا، من هؤلاء الوكلاء أنفسهم.

الوصول إلى الحقوق والمعلومات مشروط بدرجة الاندماج الاجتماعي للناجية

على الرغم من الآليات الجمعوية والحكومية التكميلية التي يبدو أنها تلبي عددًا كبيرًا من احتياجات النساء في وضعية العنف ، لكن الإقرار المفاجئ لحالة الطوارئ الصحية أعاق تعميم هذه الإجراءات في جميع المناطق.
أصبح الإدماج الاجتماعي أداة أساسية للوصول إلى الحقوق والمعلومات: إن البنية التحتية للسكن ليست متجانسة من منطقة إلى أخرى، والمراكز تقع بشكل أساسي في المدن، واستُبعدت النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية بشكل ملحوظ من تدابير الإيواء للنساء والأطفال في وضعية العنف.
ونظرًا أيضا لعدم تمكنهن من التنقل بسهولة، هناك نساء يواجهن وضعية العنف، ويعتمدن في الغالب على الوصول إلى تغطية شبكة الهاتف في منطقة إقامتهن، وبالتالي استبعادهن من المجتمع، وحرمانهن من جميع الخدمات الحكومية أو خدمات الجمعيات.
علاوة على ذلك، وبسبب نقص الموارد، تواصلت المنظمات النسائية بشكل أساسي عبر المنصات الرقمية. وكان الكلام الشفهي أحد الوسائل الرئيسية لنشر المعلومات، وبالتالي استبعاد النساء الأكثر عزلة من الوصول إلى المعلومات، بل وجعلهن أكثر عرضة لقبضة المعتدين.
وبشكل عام، تسبب الحجر في خسارة النساء لشبكات التواصل الاجتماعي التي تعمل كحلقة وصل للتبليغ، وكمحفز للخروج، بل وأيضا كدعم معنوي.

الأمية والفجوة الرقمية تعزز عدم المساواة في الحصول على الحقوق

في إطار الحجر، لجأت العديد من المصالح العمومية بإزالة إجراءات من بعض أجهزتها، و إنشاء خطوط هاتفية للمساعدة والإرشادات، أو وضع مساطر للشكاية الإلكترونية. لكن المنظمات النسائية أثارت الانتباه لثلاثة قيود:

- **الأمية:** وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط لعام 2014، بلغت نسبة النساء المغربيات الأميات 42٪. هذا المعدل يزداد تناميا مع التقدم في السن والانتماء القروي. وبالتالي، فإن إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات لا تزال منخفضة بالنسبة لفئات معينة من النساء (فوق سن الخمسين والنساء القرويات).

- **الفجوة الرقمية:** ترتبط أوجه عدم المساواة المرتبطة بالوصول المادي إلى الإنترنت وكذلك بالقدرة على استخدام الوسائل الرقمية ارتباطًا وثيقًا بنوع المجال الجغرافي (حضري أو قروي أو شبه حضري)، بالإضافة إلى السن والمستوى التعليمي، وأيضًا التمكن من وسائل لإنترنت. ومن ثم فإن هذا يعزز عدم المساواة للنساء القرويات والمسنات والأقل تعليما في الحق للحصول على الحقوق.

- **الاتصال الهاتفي:** المكالمات الهاتفية هي وسيلة أخرى للوصول إلى الحقوق المقررة، مما يجعل هذه الخدمة مناسبة للنساء الأميات، غير أن المنظمات النسائية لاحظت أن عددًا معينًا من النساء (القرويات، والأكثر فقرا) لا يتمتعن بإمكانية الوصول إلى تغطية كافية لشبكة الهاتف أو الهاتف أو حتى الرصيد لإجراء المكالمات.

تمكنت من الخروج رفقة اطفالي وقصدت المستشفى فحصلت على شهادة طبية مدة العجز 28 يوما وضعت على أثرها شكاية لدى شرطة سيدي بنور وتوجهت إلى بيت جدي بأحد الدواوير المجاورة. هو دائما يستغل ضعفي واصراري على تسجيل اطفالي بكناش الحالة المدنية الذي يماطل في انجازه بدعوى انه فقد عقد الزواج...

دراسة جمعية السنة النسائية

3. أبرزت الأزمة أهمية المجتمع المدني، الذي أبان عن انخراطه وتعبئته مع افتقاره إلى الوسائل لإنجاز مهمته.

نظرة عامة على تدابير المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة خلال الحجر الصحي والتصدي له

بالإضافة إلى إثارة الانتباه على وضعية المرأة خلال الحجر الصحي، بادر المجتمع المدني المغربي إلى القيام بنظامٍ هاتفيٍ للمساعدة القانونية والخدمات والدعم النفسي والتوجيه على المستوى المحلي والإقليمي. والوطنية.

أثرت التدابير المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية على عرض خدماته، وبالتالي حدت من فعالية الإجراءات والخدمات التي يقدمونها.

ومع ذلك، حافظت معظم المنظمات النسائية على خدمات معينة: بدءًا من الدعم إلى الإجراءات الإدارية (المساعدة القانونية، والدعم للحصول على تصاريح السفر، والمعلومات المتعلقة بصندوق مساعدات COVID-19، وما إلى ذلك) بل حتى التكفل المادي للمرأة (الإيواء، الدعم الطبي، اقتراح المساعدة الغذائية والدعم المالي لتأدية السومة الكرائية، إلخ). ومع ذلك، كان من الضروري وضع إجراءات تتكيف مع القيود الصحية المتعلقة باستقبال النساء وإيوائهن.

كان على منظمات المجتمع المدني أن تتعامل مع عدد من القيود المتعلقة بالتمويل وقدراتها التقنية لتقديم الدعم في سياق غير مسبوق من الأزمات الصحية.

موارد مادية محدودة

أجبر نقص الموارد المادية منظمات المجتمع المدني على التواصل بشأن وجود تدابيرها فقط عبر شبكات التواصل الاجتماعية، مما قلل من عدد النساء المتكفل بهن بالمقارنة مما كان عليه الوضع قبل حالة الطوارئ الصحية.

وعليه تم تقويض رصيد ميزانية المنظمات بسبب النفقات الغير المتوقعة، كالدعم المالي للسفر نحوى مراكز الإيواء، والمتابعة الهاتفية، والدعم المالي للنساء في وضعية العنف إلخ. يضاف لهذا، نفقات غير متوقعة تتعلق بالرقي بمراكز الإيواء إلى المعايير الصحية.

احتياجات كبيرة من الموارد البشرية

إن الحاجة إلى إنشاء نقطة اتصال دائمة وعن بعد مع النساء في وضعية العنف خلال الحجر تضمنت التعبئة الكاملة لفرق الاستماع والمناضلات الجمعويات. نظرًا لنقص الوسائل التي تمكنهن من تجنيد وإضافة مستمعات جدد ناهيك عن التجهيز الملائم بوسائل وأدوات مناسبة للاستماع عن بُعد، مما أظهر دفع للتكيف باستخدام هواتفهن الشخصية وضمان الاستماع الدائم على مدار 24 ساعة.

وفي هذا الحجر خايفة يجري عليا ليس لي مكان نذهب ليه مدة الحجر كاملة لم ينفق علي رمضان كامل دوزت بالحساء والتمر هما تفطرو بوحدهم وأنا تتفطر راسي وتتجي زوجة ربيبي وتبقا تصورني وتصور فطوري وضحك علي، تمن المرحاض متدخلش ليها على خاطري، تجي وتدفع علي الباب وتيبقاو يهضرو علي وتسمعني الهضرة زوجي وولد قاليه غير سالي الحجر وطلقها ونعطي عليها الفلوس متخد والو تخرج تعطينا تيساع، خايفة بزاف معنديش الصحة باش نخدم وجاء عندي قال ليا نعسي معايا بزز ومطلقكش ومني مبغيتش ضربني، راه تتعرض العنف يوميا"

دراسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة

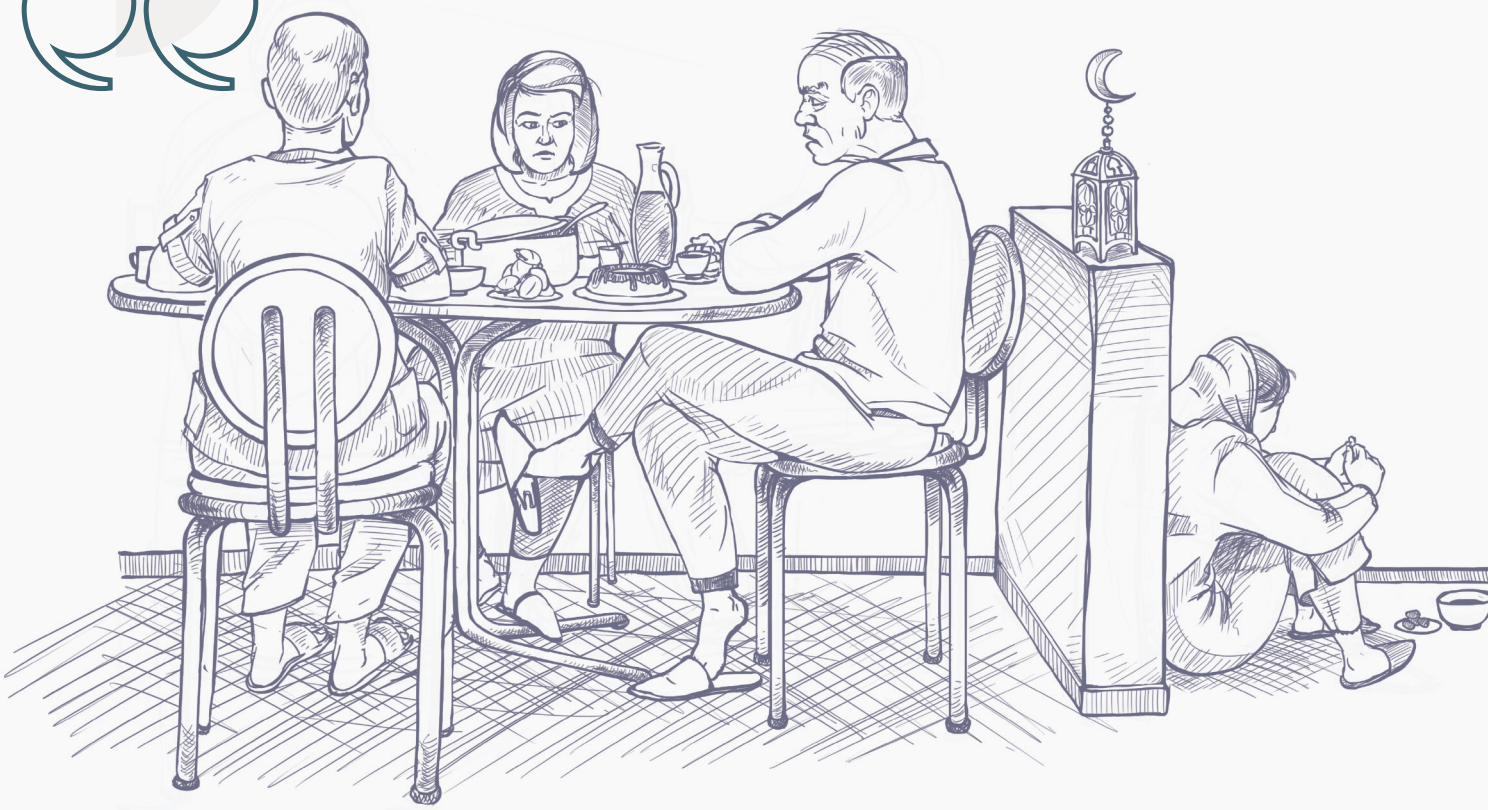

التوصيات

لا تـزال الأزمـة الصحيـة غيـر واضحـة، ولا يـزال تنفيـذ الإجـراءات الصارمـة، مثـل إعـادة الحجـر الصحـي الكلـي، موضـع اهتمـام فـي كل دول العالـم. لذلـك مـن المهـم بنـاء علـى الـدروس المسـتقاة مـن هـذه المرحلة الأولى، بحيث تشـمل تدابير الطـوارئ الحالية تدابيـر مناسـبة تـلاءم احتياجـات النسـاء والفتيـات فـي وضعيـة العنـف ، وضمـان وصولهـن إلـى خدمـات الدعـم بمواصفـات الجـودة.

1. من أجل توفير حماية وتكفل أفضل للنساء ضحايا العنف خلال فترة الأزمة

مـن بيـن التدابيـر المقترحـة لتحسـين التكفـل بالمـرأة فـي وضعيـة العنـف، ضـرورة إنشـاء خدمـات جديـدة مثـل الرقـم المجانـي للإبـلاغ عـن أفعـال العنـف، وخدمـة تلقـي الشـكايات والمسـاعدة عـن بعـد، عبـر خدمـة الرسـائل المجانيـة، إضافـة إلـى تصاريـح السـفر الاسـتثنائية والإشـارة إلـى السـفر فـي اتجـاه المحاكـم أو الخدمـات المرتبطـة بمناهضـة العنـف، أو إجـراءات الإبـلاغ خـلال حالـة الطـوارئ بالتنسـيق مـع أجهـزة إعمـال القانـون في الأماكـن المفتوحـة، والمتاحـة أثنـاء الظـروف الاسـتثنائية (الصيدليـات ومحـلات السـوبر ماركـت ومحـلات البقالـة ومـا إلـى ذلـك). تتماشـى التدابيـر الأخـرى بشـكل أكبـر مـع تعزيـز الاتصـال وإمكانيـة الوصـول إلـى الإجـراءات الحاليـة مـن خـلال نشـر الرسـائل الإعلاميـة التـي تُعلِـم جميـع وسـائل التبليـغ والتواصـل المتاحـة، وتبسـيط إجـراءات التبليـغ التي تسـمح بمراعـاة الأميـة والعزلـة الإقليميـة والفقـر وصعوبـة الوصـول إلـى الوسـائل التكنولوجيـة.

2. من أجل مجتمع يحمي المرأة ويدعمها بدلاً من تعنيفها

كمـا تدعـو منظمـات المجتمـع المدنـي إلـى اتخـاذ تدابيـر لمنـع العنـف مـن خـلال اتخـاذ إجـراءات لإبعـاد المعتـدي فـي حالـة العنـف الأسـري أثنـاء الحجـر، وعبـر منـح تصاريـح سـفر اسـتثنائية إبـان حالـة الطـوارئ، أو حظـر التجـول للبالغيـن، بغـض النظـر عـن جنسـهم، أو منـع اللجـوء إلـى الوسـاطة الأسـرية فـي حالـة العنـف الجسـدي و / أو الجنسـي.

يلعـب رفـع مسـتوى الوعـي فـي المجتمـع أيضًـا دورًا أساسـيًا: إذ توصـي المنظمـات النسـائية بـأن يتـم ذلـك فـي المراحـل الأولـى، مـن خـلال إشـراك وسـائل الإعـلام فـي مناهضـة العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي كشـريك رئيسـي فـي التغييـر، ولكـن إيقـاظ الضميـر الجماعـي مـن خـلال حمـلات توعيـة وبرامـج مدرسـية ملائمـة وبرامـج مجتمعيـة تسـتهدف جميـع الفئـات العمريـة وجميـع الفئـات الاجتماعيـة بهـدف تغييـر العقليـات.

يجـب أن يكـون منـع العنـف أولويـة قصـوى فـي السياسـات والبرامـج العموميـة. وأن تتضمـن تتضمـن السياسـات العموميـة المتعلقـة بحالـة الطـوارئ مقاربـة النـوع الاجتماعـي.

فـي الوقـت نفسـه، يجـب علينـا أن نديـن علانيـة ظاهـرة العنـف المنزلـي، وأن نتواصـل بشـكل مكثـف حـول العقوبـات التي يتعـرض لهـا مرتكبـو العنـف، وأن نزيـد الوعـي بالعواقـب المتعـددة لأوجـه العنـف علـى المعنيـات وأسـرهم.

3. زيادة كفاءة الخدمات العمومية في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعزيز وتنفيذ السياسة الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تدعو منظمات المجتمع المدني جميع الخدمات العمومية إلى جعل مناهضة العنف ضد النساء والفتيات أولوية. كما يجب في أوقات الأزمات، إنشاء آليات خاصة والتدخل الفوري لحماية المرأة في وضعية العنف.
وهذا يتطلب بشكل خاص الحفاظ على جميع خدمات العدالة داخل المحاكم إبان الأزمات، وتسريع التحقيقات من خلال اعتبار أي قضية تتعلق بالعنف ضد المرأة حالة طارئة، والإبقاء على الحصول على المساعدة الطبية، وشهادات طبية للنساء في وضعية العنف من طرف المستشفيات، والحفاظ على النفقة للمطلقات، وإنشاء مراكز إيواء ملائمة للنساء والأطفال الذين يواجهون صعوبات في جميع مناطق المغرب.
وأخيراً، ينبغي ضمان إعادة الإدماج الاجتماعي لهؤلاء النساء من خلال إنشاء برامج التوجيه وإعادة الإدماج.

4. من أجل تعزيز الإطار التشريعي والسياسي لمناهضة العنف ضد المرأة

من الناحية التشريعية، يجب تعديل القانون رقم 103.13 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، لاسيما فيما يتعلق بمنع العنف وحماية المرأة المعنية وتجريم الاغتصاب الزوجي. كذلك، يجب اعتبار الشكاية المقدمة من الضحية سببا كافيا لبدء الدعوى العمومية. كما يجب توفير حماية فورية للنساء المعنيات، بما في ذلك الإجراء الوقائي.
وتدعو المنظمات النسائية إلى التسريع بإصلاح التشريع الجنائي وإجراءات تقييم منتظمة لإعمال القانون رقم 103-13 ونشره على نطاق واسع.

أخذ بعين الاعتبار ملاءمة المعايير المغربية مع المعايير الدولية
في إطار الجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، يوصى بالنظر في التصديق على الصكوك المرجعية الدولية مثل اتفاقية اسطنبول

لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في مجال العمل.
وفي الوقت نفسه، بذل الجهود لملاءمة القانون الوطني مع الدستور المغربي والالتزامات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.
كما يجب تعزيزها بإصلاحات في قانون الأسرة وقانون العقوبات وقانون المسطرة الجنائية.

5. من أجل مجتمع مدني أفضل تجهيزاً وتثمينا في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

في غياب تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للاستجابة لحالات العنف.
يصعب تقوية قدرات المرأة في وضعية العنف من أجل ضمان استمرارية وفعالية منظمات المجتمع المدني، يجب اتخاذ تدابير لدعم خدمات المساعدة عن بعد للجمعيات ومراكز الاستماع المخصصة للنساء اللائي يواجهن صعوبات في جميع المناطق، ولاسيما المناطق المهمشة. كما يجب توفير الدعم المالي لها وتعزيز قدراتها.
كما يستوجب أن يمتد التقنين ليشمل الحق للجمعيات النسائية في تقديم الشكايات نيابة عن النساء المتضررات.
تحسين التعاون بين المجتمع المدني ومؤسسات وخدمات الدولة:
من أجل ضمان فعالية العمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وما تقوم به الدولة، لابد من العمل التنسيقي بين جميع المنظمات والمؤسسات المعنية.

كما ينبغي النظر في إنشاء وحدات للتنسيق متعددة الفاعلين وإشراك المنظمات النسائية في خلايا صنع القرار باعتبارها خبيرة في حقوق المرأة.
بالإضافة إلى ذلك، من الضروري توحيد الوسائل المستخدمة من قبل مختلف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بجمع المعطيات وأنظمة التقارير ومساطر المساعدة، إلخ.

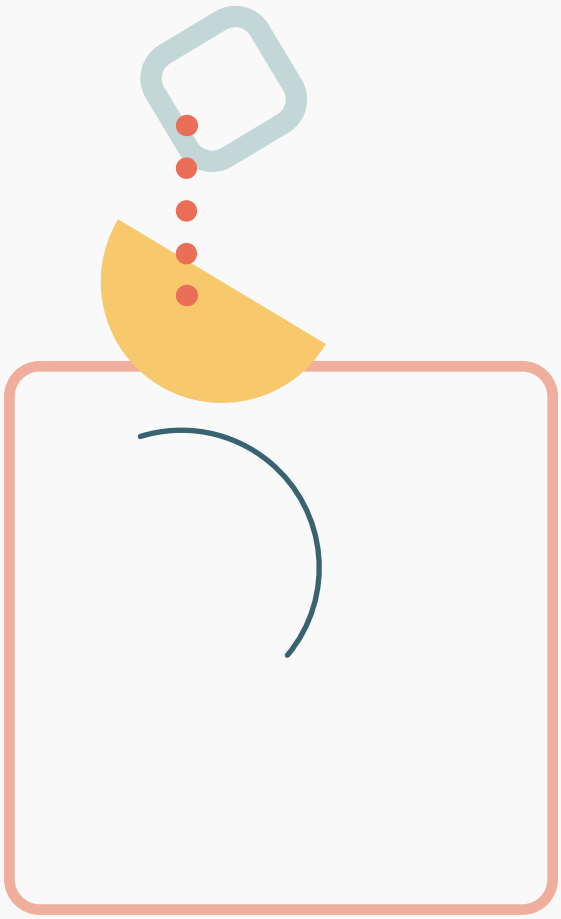

الملحقات

الملحق 1. قائمة الجمعيات التي ساهمت في الدراسة

1. جمعية عدالة
2. جمعية حركة تويزة
3. جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل
4 - جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC)
5. جمعية مؤسسة يطو YTTO
6. رابطة الألفية الثالثة لتنمية العمل الجمعوي في الجنوب – شبكة أناروز
(ANARUZ (ATMDAS-ANARUZ
7. جمعية التطلعات النسائية (AAF)
8. جمعية وجدة عين غزال 2000
9. الجمعية المغربية لحقوق المرأة (AMDF)
10. جمعية النخيل
11. جمعية السيدة الحرة للمواطنة والمساواة
12. جمعية مركز حقوق الناس
13. جمعية مبادرة لحماية حقوق المرأة - بني ملال (IPDF بني ملال).
14. جمعية إنصاف - الدار البيضاء
15. جمعية التضامن النسائي(ASF)
16. جمعية السناء النسائية
17. جمعية إنصات لمحاربة العنف ضد المرأة - بني ملال (إنصات بني ملال).
18. جمعية مستقبل أفضل لأطفالنا AMANE
19. جمعية الفضاء الجمعوي النسائي أيت أورير

الملحق 2:

رسوم بيانية

للبيانات

الكمية المجمعة

2778 مكالمة

بيانات متعلقة ب

من بين 4768 مكالمة تم استلامها

عدد النساء اللواتي يعلن أنهن ضحايا لكل شكل من أشكال العنف في مراكز الاستماع التابعة لمنظمات المجتمع المدني

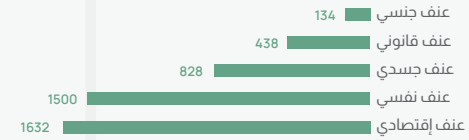

علنت 30 امرأة أنهن ضحية 92 فعل عنف جسدي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

أعلنت 45 امرأة أنهن ضحية 151 فعل عنف نفسي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

العنف هو مركب ومتعدد :

وفقًا لبيانات جمعية الفضاء الجمعوي النسائي لدائرة وباشوية ايت أورير، كل امرأة ضحية للعنف تعاني من معدل شكلين من أشكال العنف ، والتي تترجم بين 3 إلى 5 أفعال عنف. وبالتالي، تواجه كل ضحية عدة أفعال شنيعة

عدد النساء اللواتي يعلن لمراكز الاستماع التابعة لمنظمات المجتمع المدني أنهن ضحايا لكل سياق عنف

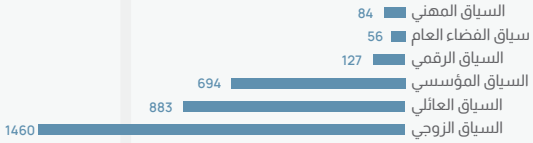

البيت الزوجي و العائلي هو موقع العنف الرئيسي

الفئات العمرية

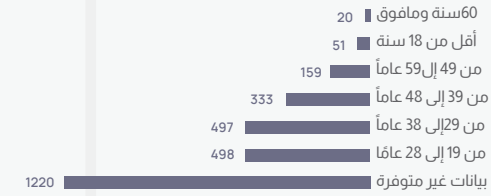

تمثل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 19 و 38 عامًا 64٪ من النساء ضحايا العنف

مع / بدون أطفال

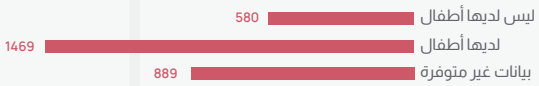

أعلنت إحدى الجمعيات أن **901 طفل هم ضحايا للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل 558 امرأة** تدعمها الجمعية

قطاع العمل

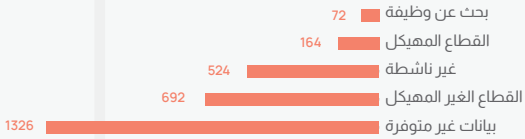

من بين 2778 امرأة تم دعمهن ، حددت منظمات المجتمع المدني **938 عاملة فقدن دخلهن ، أي 34٪.**

حوالي 1/5 من النساء في حالة العنف لا يتمتعن بالاستقلال المالي.

80٪ من النساء في حالة العنف اللائي لديهن نشاط مدر للدخل لديهن عمل أو نشاط غير رسمي.

ملخص للبيانات الكمية الواردة من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

التوزيع الجغرافي للمتصلات

بيئة	العدد	النسبة المئوية
الحضري	229	8%
شبه حضري	368	13%
القروي	1039	37%
بيانات غير متوفرة	1142	41%
المجموع	2778	100%

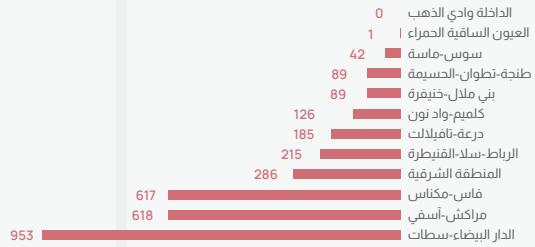

الحالة الاجتماعية

تشكل النساء المتزوجات والأمهات العازبات أكثر من نصف العينة (يمكن تفسير ذلك على وجه الخصوص بسبب العمل الحصري لجمعيتين في دعم الأمهات العازبات).

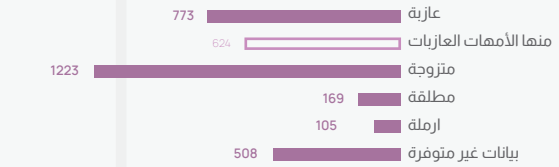

الإحتياجات المعرب عنها

تغطي الاحتياجات هنا كلا من الطلبات من حيث التوجيه (الدور الأول لمنظمات المجتمع المدني كحلقة وصل بين المستفيدين والخدمات العامة) والدعم.

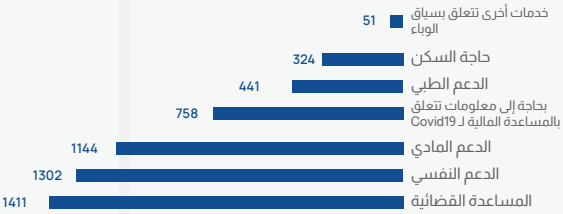

استجابات منظمات المجتمع المدني للاحتياجات المعبر عنها

تمت تلبية أكثر من 100٪ من احتياجات الخدمات الأخرى والمساعدات المادية (بسبب بعض المبادرات العفوية من قبل بعض الجمعيات مثل النخيل وإنصاف).

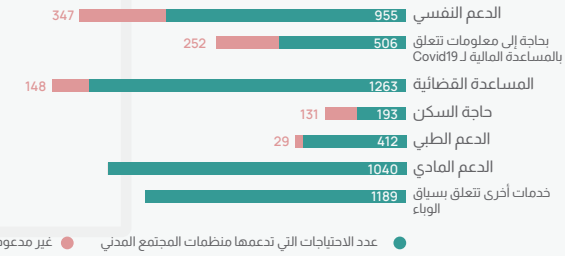

الإستفادة من الخدمات العامة

تمكنت 23٪ من النساء من الاتصال بالشرطة ؛

تمكنت 7٪ من النساء من الاتصال بالنيابة العامة ؛

18٪ من النساء قدرت على الذهاب إلى الخدمات الصحية.

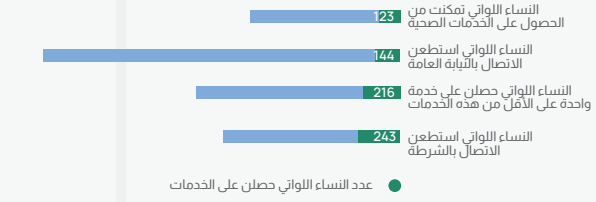

ملخص للبيانات الكمية الواردة من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

بدعم:

ONU FEMMES

و مساعدة:

Canada